:

مؤشرات الشمول المالي وأثرها على الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية

(متغيرا تفاعليا) { دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020[1]}

الباحث: مصطفى نزار ياس الاستاذ المساعد الدكتور عروبة رشيد علي

كلية الادارة والاقتصاد / قسم إدارة الاعمال

جامعة البصرة

المستخلص :

يمثل الشمول المالي أحد التوجهات العلمية الحديثة في مجال العمل المصرفي، والذي يهدف جاهدا الى ايصال الخدمات المصرفية الى كل فئات المجتمع وبأقل كلفة ووقت وجهد.

تهدف الدراسة الى اختبار الدور التفاعلي لمتغير التكنولوجيا المصرفية في العلاقة بين (الشمول المالي والأداء المالي) في القطاع المصرفي العراقي. وتأتي أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي حاولت تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات (الشمول المالي، الأداء المالي، التكنولوجيا المصرفية)، وكذلك محاولة الدراسة الحالية معالجة مشكلة واقعية تؤثر بصورة مباشرة في أداء المصارف.

ولتحقيق اهداف الدراسة تمت صياغة نموذج يتكون من ثلاث متغيرات رئيسية وتم استنباط ثلاث فرضيات رئيسة تتفرع من كل فرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية. وباعتماد أسلوب المنهج التحليلي الوصفي فقد استهدف القطاع المصرفي كعينة للدراسة وجمع البيانات اللازمة من النشرات الإحصائية والتقارير السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي فظلا عن قيام الباحث بعدد من المقابلات الشخصية لبعض موظفي البنك المركزي.

وبناء على استخدام تحليل المسار في اختبار الفرضيات فقد أظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتفاعل التكنولوجيا المصرفية في المتغيرين الشمول المالي والإداء المالي وعلى ضوء ذلك تم وضع الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الأداء المالي، التكنولوجيا المصرفية

[1] بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الاداء المالي : التكنولوجيا المصرفية في العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والاداء المالي في القطاع المصرفي العراقي)

Indicators of financial inclusion and their impact on financial performance: Banking technology (interactive variable)

{Applied study in the Iraqi banking sector 2015-2020}

Researcher: Mustafa Nizar Yas, **Assistant Professor, Dr. Orouba Rashid Ali**

College of Administration and Economics / Department of Business Administration

University of Basrah

Abstract :

Financial inclusion represents one of the modern scientific trends in the field of banking, which aims hard to deliver banking services to all segments of society at the lowest cost, time and effort.

The study aims to test the interactive role of the variable banking technology in the relationship between (financial inclusion and financial performance) in the Iraqi banking sector. The importance of the study comes from the scarcity of studies that tried to identify and know the nature of the relationship between the variables (financial inclusion, financial performance, banking technology), as well as the attempt of the current study to address a realistic problem that directly affects the performance of banks.

To achieve the objectives of the study, a model was formulated consisting of three main variables, and three main hypotheses were derived from each hypothesis. By adopting the descriptive analytical method, it targeted the banking sector as a sample for the study and collecting the necessary data from the statistical bulletins and annual reports issued by the Central Bank of Iraq, in addition to the researcher conducting a number of personal interviews for some Central Bank employees.

Based on the use of path analysis in hypothesis testing, the results showed a significant effect of the interaction of banking technology in the two variables, financial inclusion and financial performance, and in light of this, conclusions and recommendations were drawn up.

Keywords: financial inclusion, financial performance, banking technology

المقدمة :

يساهم القطاع المصرفي بشكل كبير في زيادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بأبعاد متعددة مثل تقديم القروض لعامة الناس والصناعات والشركات الناشئة يعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة اذ يمثل الحلقة المهمة من حلقات التطور للنظام المالي في أي بلد وانعكاسا للأنظمة الاقتصادية والمالية، لذا يسعى هذا القطاع ومن الدور الذي يلعبه الى انتهاج سياسات نقدية ومالية تهدف بالدرجة الأساس الى تعظيم أرباحه وفقا لطبيعة عمله التجارية ومن خلال تجميع معظم مدخرات المجتمع ومنح الائتمان لكافة الأنشطة الاقتصادية وتقديم الخدمات المصرفية مع اختلاف أنواعها.(Alam & Rabbani & Tausif & Abey 2021:38)

وتم استخدام الإنترنت لأول مرة كمنصة لتقديم الخدمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1995. في غضون سنوات قليلة فقط، اكتسبت هذه القناة الجديدة شعبية سريعة في جميع البلدان المتقدمة تقريبًا والعديد من البلدان النامية. يسمح الإنترنت للشركات باستخدام المعلومات بشكل أكثر فاعلية، من خلال السماح للعملاء والموردين والموظفين والشركاء بالوصول إلى المعلومات التجارية التي يحتاجون إليها، عندما يحتاجون إليها. تُترجم جميع هذه الخدمات الممكّنة عبر الإنترنت إلى تكلفة منخفضة: هناك تكاليف أقل، وفورات حجم أكبر ، وزيادة الكفاءة. إن أعظم وعد لبنك الخدمات المصرفية هو الحصول على معلومات أكثر توقيتًا وأكثر قيمة يمكن الوصول إليها لعدد أكبر من الناس بتكلفة منخفضة للوصول إلى المعلومات.(Maiyo, 2013:4)

المحور الأول:

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

اولاً: منهجية الدراسة

1- مشكلة الدراسة: Study Problem

أدى الوعي المتزايد لأنشطة الشمول المالي في جميع انحاء العالم الى زيادة الطلب من قبل أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومية على المؤسسات المالية والمصارف لتقديم معلومات إضافية عن الأنشطة الحالية والمستقبلة والاستراتيجيات وذلك لتحديد أنشطة الشمول المالي نظرا لأهميتها ومع ذلك – حتى الان – لا يعرف الا القليل جدا حول مشاركة المصارف في أنشطة الشمول المالي والافصاح عن هذه الأنشطة وتأثيرها على الأداء. (عبد الدايم، 4:2019)

ولقد تحولت المصارف في الماضي القريب من الخدمات المصرفية التقليدية إلى نمط الخدمات المصرفية بدون فروع بنكية لأنها توفر فرصًا جديدة للبنوك لتوفير مزيد من الراحة لعملائها الحاليين في كل من البلدان المتقدمة والنامية من أجل الوصول إلى عدد كبير من العملاء الذين لا يتعاملون مع البنوك في الأسواق الناشئة (Mugodo, 2016). وبناء على ما تقدم تلخص الدراسة الحالية مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي:

(ما مدى تأثير مؤشرات الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي على الأداء المالي له، وهل يوجد للتكنلوجيا المصرفية دورفي هذا التأثير)

2- اهداف واهمية الدراسة: Objectives and importance of the study

1-تهدف الى اختبار الدور التفاعلي الذي يحدثه المتغير التفاعلي في العلاقة بين المتغير المستقل (الشمول المالي) والمتغير التابع (الأداء المالي)

1-تحديد مدى مساهمة الشمول المالي في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي في ضل وجود التكنلوجيا المصرفية

2-تعتبر الدراسة خارطة طريق للوصول الى الفئات المهمشة في المجتمع من حيث الاستفادة من الخدمات المصرفية. وتعتبر أيضا خارطة طريق للدراسات القادمة في مواضيع الشمول المالي و التكنلوجيا المصرفية والأداء المالي.

3- الفوائد والايجابيات التي سيحصل عليها النظام المصرفي من خلال تعزيز الشمول المالي.

3- منهج الدراسة: Study Approach

اعتمده الدراسة على المنهج الوصفي والاستقرائي فيما يتعلق بالإطار النظري لكل من الشمول المالي والتكنلوجيا المصرفية والأداء المالي، وعلى المنهج التحليلي والتطبيقي لاختبار الفرضيات وتحديد العلاقة بين المتغيرات فيما يتعلق بحالة الدراسة على القطاع المصرفي العراقي

4. المخطط الفرضي للدراسة والمتغيرات: -

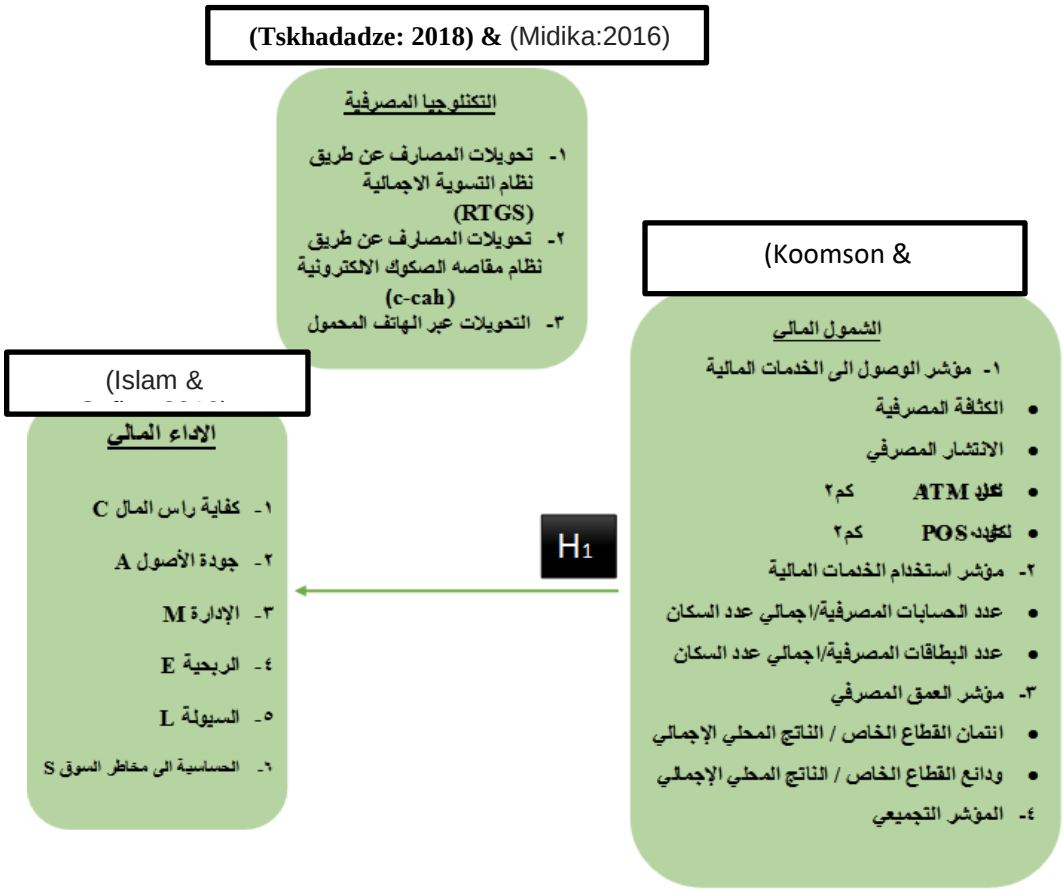

5. تطوير الفرضيات: Hypotheses Development

يمكن تعريف الفرضية على انها علاقة منطقية بين متغيرين او أكثر، يعبر عنها بشكل قابل للاختبار، اذ يتم تخمين العلاقات على أساس البيانات التي تم الحصول عليها في الإطار النظري (Sekaran,2003:103)

واعتمادا على ما ورد ذكره في مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها وكذلك انموذج الدراسة فان فرضيتنا ستكون على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة: هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الأداء المالي

وينبثق من الفرضية الرئيسة الثالثة عدة فرضيات فرعية هي:

- هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في كفاية راس المال
- هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في جودة الاصول
- هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الربحية
- هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في السيولة
- هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الحساسية الى مخاطر السوق

6. حدود الدراسة:

الحدود المكانية متمثلة بالقطاع المصرفي في العراق والذي يشمل (البنك المركزي العراقي، مصارف القطاع الحكومي ومصارف القطاع الخاص) اما الحدود الزمانية فتمثله بالمدة من (2015-2020) م والبالغة (6) سنوات.

7. تصميم الدراسة: Study Design

من اجل تحقيق اهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة ين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والاثار التي تحدثها. كما يساعد المنهج الوصفي التحليلي على فهم خصائص متغيرات الدراسة والتفكير بشكل منهجي إضافة الى المساعدة في اتخاذ القرارات(Sekaran & Bougie, 2016: 44)

ثانياً: الدراسات السابقة

1- دراسة (عبد الدايم ،2019): تهدف الدراسة على التعرف على مفهوم الشمول المالي واهميته ومعوقات التطبيق في المصارف المصرية وتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث واصدارات تتعلق بموضوع البحث والاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة في دراسة ميدانية عن طريق قائمة استقصاء لتحليل اراء الأشخاص عينة البحث وتم توضح العلاقة الإيجابية بين اليات الحوكمه والافصاح عن الشمول المالي كما انه توجد علاقة إيجابية بين خصائص المصرف والافصاح عن الشمول المالي وأخيرا توجد علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وتحسين أداء المصارف

2- دراسة (مايع، 2018): تهدف الدراسة الى معرفة نقاط الضعف والقوه في الأداء المالي لمؤسسات التامين وتم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي والتحليل النوعي باستخدام المصادر الثانوية (البيانات، والوثائق والادبيات) ونظرا لأهمية

شركات التامين في الحياة الاقتصادية من خلال التقييم الدوري له وذلك عن طريق التحليل المالي للشركات ولما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق حملة الوثائق. وتشترك هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في بعض ابعاد الأداء المالي.

3- دراسة (كروش نور الدين ،2020) وتهدف هذه الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي الى توضيح تكنلوجيا المعلومات وأثرها على جودة الخدمة المصرفية وتم طرح مجموعة من التساؤلات لاعطاء رؤية شاملة حول الموضوع ومحاولة الإجابة عليها وقد لخصت الدراسة الى ان تكنولوجيا المعلومات تساهم في تقديم منتجات جديدة ودمات متنوعة بتقنية مختلفة ومتفوقة على المنافسين وكذلك طرح الخدمات المصرفية بمستوى عالي وبجودة عالية، كما ان القنوات الالكترونية مصدرا لجودة الخدمات المصرفية بصورة كبيرة.

4- دراسة (Barajas, Beck, Belhaj, & Naceur, 2020.): تهدف الدراسة إلى تحديد وتقليل الاحتكاكات التي تعوق الشمول المالي، بدلاً من استهداف مستويات معينة من الشمول. حيث اعتمدت على أسلوب المسح المكتبي، بالرجوع الى المصادر من بحوث ومقالات، ولخصت الدراسة العوامل الهيكلية وكذلك المتعلقة بالسياسات، مثل تشجيع المنافسة المصرفية أو توجيه المدفوعات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية، تلعب دورًا مهمًا، وتصف الفوائد المحتملة للاقتصاد الكلي والجزئي التي يمكن الحصول عليها من زيادة الشمول المالي.

5- دراسة (Ichsan,, Suparmin, Yusuf, Ismal., & Sitompul,2021): يهدف هذا البحث إلى تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية خلال جائحة كوفيد -19 ، باستخدام سجلات البيانات المالية السنوية من 2011 إلى 2020 من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد والاختبار الخطي البسيط، وكانت طريقة البحث قائمة على فلسفة الوضعية، وتستخدم لدراسة بعض السكان أو العينات، وجمع البيانات باستخدام أدوات البحث وتحليل البيانات الكمي والإحصائي واستنتجت بان نسبة كفاية رأس المال وتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي ، ونسبة التمويل إلى الودائع كان لها تأثير إيجابي وهام على الأداء المالي. بينما كان عدم تنفيذ التمويل له تأثير سلبي وغير مهم على الأداء المالي. علاوة على ذلك، أثرت نسبة كفاية رأس المال، وتكاليف التشغيل إلى الدخل التشغيلي، ونسبة التمويل إلى الودائع والتمويل غير المؤدي بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في إندونيسيا.

6- دراسة (Baabdullah, Alalwan, Rana, Kizgin & Patil, (2019)) تدرك هذه الدراسة الحاجة إلى اختبار العوامل الرئيسية التي يمكن أن تتنبأ باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وكذلك كيف يمكن أن يساهم استخدام مثل هذا النظام في رضا العملاء وولاء العملاء. وتم إجراء استبيان لجمع البيانات المطلوبة من العينات الملائمة لعملاء البنك السعودي. وتم العثور على العوامل الرئيسية - توقع الأداء ، وقيمة السعر ، وتسهيل الظروف ، ودافع المتعة ، والعادات ، وجودة النظام وجودة الخدمة - أن يكون لها تأثير كبير على سلوك الاستخدام الفعلي. واعتماد البيانات الرقمية من أجل تحليلها استنتاجيًا باستخدام SEM

المحور الثاني: الإطار النظري

أولا: الشمول المالي

❖ **مفهوم الشمول المالي**

يعد الشمول المالي من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الازمة المالية العالمية في عام 2008م، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي الى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وامكانيات قطاع المنشأة الصغيرة والمتوسطة (ضيف،471:2020)

ويعتبر الشمول المالي مفهوم واسع ويعرف على انه العملية التي تضمن استخدام النظام المالي الرسمي وسهولة الوصول والتوافر لجميع الافراد في المجتمع. (عبد الدايم ،2019: 9)

كما عرف على انه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شرائح المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة بطريقة عادلة وشفافة من خلال التنظيم والجهات الفاعلة المؤسسية الرسمية. (شنبي وبن لخضر، 2018: 106)

❖ **أهمية الشمول المالي**

حظي الشمول المالي باهتمام متزايد من الباحثين وصانعي السياسات المالية في العقدين الماضيين كمصدر محتمل لفوائد الاقتصاد. على الجانب البحثي، تعد دراسة الشمول المالي خطوة منطقية تالية من الأدبيات المالية التي نشأت في أوائل التسعينيات، والتي كشفت عن الآثار الإيجابية للاقتصاد الجزئي والكلي من تقديم خدمات مالية أكثر كفاءة بشكل عام. (Barajas,at ather,2020:13) يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي بما يلي:

1- يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف, وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية. Irshad & Shahid, (2019:337)

2- يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية وبالتالي يمكن ان يقلل من تكلفة من تكلفة راس المال. (sarma, 2008:1-2)

3- يمكن للخدمات المالية الوصول الى تحسين الإدارة المالية للدولة والافراد بشكل كبير، فضلا عن توفير الفرص لقطاع المصرفي ليشمل مختلف شرائح المجتمع.

❖ **اهداف الشمول المالي**

في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام عالمي في الشمول المالي، وتم انشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن اليات مشتركة واهداف واضحة، وعربيا هناك اهتمام كبير من عدد من منظمات ومؤسسات مالية للدول العربية، ويرى البنك الدولي – المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ان بناء نظام الي شامل هو الطريق الوحيد للوصول الى الفقراء ومحدودي الدخل. ولتحقيق اهداف الشمول المالي وهي التالية: (عبدالله، 2018)

1- تعزيز وصول كافة فئات وشرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي.

2- العمل على تيسير الوصول الى المؤسسات المالية وطرق التمويل من اجل تحسين الظروف المعيشية.

3- تعزيز المشاريع الريادية الحرة والعمل الحر.

❖ قياس الشمول المالي

لقد تعددت مقاييس الشمول المالي حسب المنظور الذي تبنته كل دراسة، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية بأنواعها المختلفة للعملاء في كافة البنوك على اختلاف أنواعها. حيث يشير (Kunt & Klapper, 2012:28) في دراسته بان مقاييس ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي هي : استخدام الحسابات المصرفية، والادخار، والاقتراض، والمدفوعات، والتامين. وفي مؤتمر كابوس عام 2012م تم مناقشه مقاييس الشمول المالي، وقد قام الباحث بأخذ مجموعة من الابعاد التي يمكن قياسها كميا والتي اعتمد عليها كل من البنك الدولي وصندوق النقد العربي وتحالف الشمول المالي AFI والبنك المركزي العراقي. وفيما يلي سنعرض وصفا لكل بعد من ابعاد الشمول المالي الثلاثة:

1- الوصول الى الخدمات المالية (Access dimension)

يشير بعد الوصول الى الخدمات المالية الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الالي...) ويمن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول الى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2- استخدام الخدمات المالية (Usage dimension)

يشير بعد استخدام الخدمات المالية الى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. ويقاس بعد استخدام الخدمات المالية بالعديد من المؤشرات

3- جودة الخدمات المالية (Quality)

ان ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا، حيث يتطلب من المتخصصين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند الى ادلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، كما ان بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل: تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، الخ، بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق، وأيضا ثقافة المستهلك.

ثانيا: الأداء المالي

❖ مفهوم الأداء المالي

الأداء لغة يقابل اللفظة اللاتينية performer التي تعني إعطاء كلية الشكل لشي ما، والتي اشتقت منها اللفظة الإنجليزية performance التي تعني تأدية عمل او انجاز نشاط او تنفيذ مهمة. (عقبة، 101:2019) ، كما يعرف بانه القيام بعمل يساعد المؤسسة على الاستمرارية والبقاء (فطيمة الزهرة،70:2017)

ويمثل الأداء بالنسبة للشركات مفهوما جوهريا مهما، فهو المرأة العاكسة لأنشطة الشركات والمصارف وانجازاتها، اذ يشار الية بانة انعكاس لقدرة وقابلية لشركة على تحقيق أهدافها ويعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من اكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا اذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح او فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمه من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها. Ichsan, Suparmin, Yusuf, Ismal, & (Sitompul,2021:299)

فالأداء المالي هو إحدى الطرق التي يمكن أن تقوم بها الإدارة من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الممولين وأيضًا لتحقيق الأهداف التي حددتها الشركة. يمكن استخدام تحليل الربحية لقياس أداء الشركات ذات الدوافع الربحية (El-chaarani, 2014: 21).

❖ أهمية الأداء المالي

إن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق وتلبية طلبات المجموعات المهتمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة ما بنجاح أو تحقق هدفاً ما بتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف الوحدة الاقتصادية للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وإن أي خلل في أي منها لابد أن يؤشره الأداء.

وفي ظل هذا الاطار فان المصارف تهتم بتحليل الأداء المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير معينه تطلب من القائمين على التنفيذ التقيد بها وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن المخطط وتصحيح مسارها وتستطيع إدارة المنظمة من خلال التحليل الالي معرفة درجة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة كذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للمنظمات المماثلة بهدف تقييم أدائها بالنسبة الى أداء المنظمات المنافسة (Goldstein, 2004: 2-8)

❖ قياس الأداء المالي

ارتبطت المؤشرات التقليدية لقياس الأداء لفترة طويلة بالمفهوم السائد آنذاك حول الأداء في حد ذاته، هذا الأخير كان يعبر عنه بالربح المحقق من طرف المصرف، وبالتالي فقد حصر القياس آنذاك في الادب المحاسبي والمالي الذي كان يقاس غالبا باستخدام أسلوب التحليل المالي، والذي يزال في نظر بعض الباحثين الطريقة المثلى والوحيدة لقياس أداء المصرف، حيث يرى الباحث ان القياس الذي يعبر عن نجاح المصارف في بلوغ أهدافها الاستراتيجية تترجمه حساباتها،

والتي من أهمها الإنتاجية، معدل دوران المبيعات، الديون، معدل العائد على الاستثمار، المردودية المالية، القيمة المضافة، كما يعتبر مؤشر القيمة المضافة من المؤشرات الأكثر انتشارا خاصة في الولايات المتحدة الامريكية كونه يقود الى قياس الأداء الصافي للمصارف والمؤسسات وذلك من خلال اظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها.

وقد قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام واحد من اشهر المقاييس للاداء المالي المعروف باسم CamelsوCAMELS هي اختصار لستة معلمات ، كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، كفاءة الإدارة (M)، الأرباح (E)، السيولة(L) والحساسية لمخاطر السوق(S) ، لقياس الأعمال المصرفية و الأداء المالي (Wanke, Azad & Barros,2016: 18). كما هو مبين في الجدول (1) ، CAMELS هو نهج موسع لنموذج CAMEL الذي تم استخدامه في الولايات المتحدة منذ عام 1979 للحكم على سلامة المصارف (Diktapanidis,2011: 11)

جدول (1)

معيار CAMELS

المعامل	التعريف
كفاية رأس المال (C)	هو حساب لرأس المال المطلوب للتحكم في المخاطر على أساس قيمة أصول المصرف
جودة الأصول (A)	هي عدم استقرار الخدمات المصرفية الناجم عن أصول المصارف غير المستقرة المتأثرة بالقروض المتعثرة العالية
كفاءة الإدارة (M)	تقيس الإدارة كفاءة الشركة لتقليل التكاليف وزيادة الأرباح لمنع احتمال فشل المصارف
الأرباح (E)	هي مقياس للربحية وهناك تقييم للأرباح ومستوى علاقتها مع الأقران حيث يكون الهدف هو تقييم تأثير الأموال المنتجة داخليًا على رأس مال المصرف
السيولة(L)	هي قدرة وامكانية المصارف على سداد وتسديد الالتزامات قصيرة الأجل
الحساسية لمخاطر السوق(S)	هي مقياس لمدى مرونة الأصول والخصوم وقيم القيمة الصافية للمصرف تجاه التغيرات في ظروف السوق مثل سعر الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر التضخم

ثالثاً: التكنلوجيا المصرفية

❖ مفهوم التكنلوجيا المصرفية

يشير مصطلح "التكنولوجيا المصرفية" إلى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات المتطورة جنبًا إلى جنب مع علوم الكمبيوتر لتمكين المصارف من تقديم خدمات أفضل لعملائها بطريقة آمنة وموثوقة وبأسعار معقولة والحفاظ على الميزة التنافسية على المصارف الأخرى. تعمل التكنولوجيا المصرفية أيضًا على دمج نشاط استخدام خوارزميات الكمبيوتر المتقدمة في الكشف عن أنماط سلوك العملاء من خلال غربلة تفاصيل العملاء مثل البيانات الديموغرافية والنفسية وبيانات المعاملات. يُعرف هذا النشاط أيضًا بالتنقيب عن البيانات.(Ravi, 2012:2)

وتعرف التكنلوجيا المصرفية بأنها موجة جديدة من التغيير في طريقة دفع الناس وإرسال الأموال والاقتراض والاستثمار. وتعد لندن حاليًا المركز الرائد في مجال التكنولوجيا المالية، تليها نيويورك وباريس وهونغ كونغ وسنغافورة. كما ودفعت

الأزمة المالية، التي قللت من ثقة الناس في البنوك ، إلى ابتكارات مالية. ظهرت التكنولوجيا المصرفية لتقديم خدمات مالية جديدة بتكاليف أقل من خلال منصات وتطبيقات الهواتف المحمولة.(Dalbah, 2020:9)

❖ أهمية التكنلوجيا المصرفية

إن إدخال الكمبيوتر والتقنيات الإلكترونية الأخرى في البنوك له المزايا التالية التي توضح أهمية هذه التكنولوجيا الجديدة في البنوك:

- زيادة الكفاءة: يمكن تقديم خدمة فعالة وسريعة للعملاء بمساعدة التقنيات الحديثة.
- معالجة المعلومات: يتم توفير إنشاء نظام حديث للرصد والمعلومات وتعزيز الرقابة الداخلية ووظائف التدبير المنزلي وإعداد التقارير. يصبح فرز المعلومات سهلاً.
- خفض التكلفة: هناك انخفاض في التكلفة بما في ذلك مساحة الأرضية بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- الدقة: يمكن الآن إجراء مقاصة الشيكات وإدخالات دفتر المرور والتسوية بين الفروع والبنوك ومثل هذه الوظائف الأخرى بسرعة وبشكل صحيح ومقروء باستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- خدمة العملاء: مع خدمة الإنترنت، لا يحتاج العملاء إلى الذهاب إلى مكتب البنك. يمكن إجراء جميع المعاملات المصرفية وتحديث الحسابات أثناء التواجد في المنزل أو أثناء العبور. تعني الشبكات مشاركة المعلومات وإعطاء الرسائل والتواصل وجهاً لوجه حتى عندما تكون منفصلة. إنه الاجتماع دون تحريك.

❖ اهداف التكنلوجيا المصرفية

اجراء العمليات المصرفية بطرق الكترونية، لها اهداف متعدده منها:

- وسيلة لتعزيز حصة المصارف في السوق المصرفي.
- تعتبر كوسيلة لتوسيع نشاطات المصارف داخل وخارج الحدود الوطنية.
- وسيلة لتخفيض التكاليف.
- اتاحة المعلومات عن الخدمات التي يؤديها المصرف دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.
- حصول العملاء على الخدمات المصرفية وغير المصرفية في أي زمان او مكان.

❖ مقياس التكنلوجيا المصرفية

وهي تشمل تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المصارف (استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، واستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، واستخدام أجهزة الصراف الآلي، واستخدام التحويلات المالية، والبطاقات الالكترونية، ونقاط البيع، وأنظمة المدفوعات الالكترونية الحديثة). هذه هي التقنيات التي يستخدمها العملاء لتلبية احتياجاتهم في المعاملات المالية.

أ- استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

أدت التطورات التكنولوجية والتطورات المتنقلة إلى تغيير الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات المالية واستخدامها والصناعة المصرفية هي القطاع الرائد في الاستفادة من هذه التطورات في التكنولوجيا، لا سيما عندما نفكر في الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، في الواقع، قامت المصارف بدمج الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في أنظمتها وتم تخصيص الكثير من الموارد المالية والتقنية في هذا الصدد.(Asnakew,2020:123-146)

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول هي منصة تكنولوجية تقدمها المؤسسات المالية أو المصارف، والتي تسمح لمستخدميها بإجراء معاملات مالية مختلفة، مثل: الاستعلام عن الرصيد ، وتحويل الأموال ، وإجراء المعاملات ، ودفع الفواتير، عن بُعد في أي مكان وزمان من خلال اعتماد جهاز محمول مثل الهاتف المحمول. (Baabdullah, Alalwan, Rana, Kizgin, and Patil,2019:38-52).

ب- أنظمة المدفوعات الالكترونية

بدأ العمل بنظام التسوية الإجمالي الانية الـ RTGS (Real Time Gross Settlement). في بغداد وبنجاح في عام 2006، وهذا النظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للبنوك ووزارة المالية لتبادل اوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق. فعاليات هذا النظام توفر الاستعاضة عن التنفيذ اليدوي للعمليات وانهى بذلك المخاطر الناشئة عن أجراء التسوية الشاملة لقيم المدفوعات بين المصارف. البنك المركزي العراقي هو المالك للنظام ، ويأخذ على عاتقه تنصيب برامجه في مواقع المشاركين ، فضلا عن عقد دورات تدريبية لمستخدمي المصارف اما الدور الإداري فيقوم البنك المركزي العراقي بمهام مختلفه من اهمها مراقبة حسابات المصارف. في المرحلة الأولى لتنفيذ هذا النظام شاركت خمسة مصارف في اجراء عمليات التسوية فيما بينها ولكن طبقا لخطط التدريجية التي وضعها البنك المركزي للتوسع في العمل حيث يشمل النظام حاليا جميع المصارف وفروع المصارف الاجنبية والحاصلة على إجازة للعمل في العراق. تتوفر بالنظام ميزات الأمان ،كما ان التخاويل اللازمة لتشغيل النظام يتم توفيرها من قبل البنك المركزي العراقي حصريا .(البنك المركزي العراقي- قسم المدفوعات)

اما نظام المقاصة الالكترونية الـ ACH (Automated Clearing House) فهو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الآنية، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر المغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الأصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناته من خلال نظام الفرع الى نظام المشارك في الادارة العامة. تم تشغيل النظام بصورة فعلية بتاريخ 2006/9/14 للفروع الرئيسية للمصارف (الرافدين، الرشيد، بغداد، التجاري العراقي، الشرق الأوسط) بالاضافة الى فرعين آخرين لكل مصرف مشارك. وقد تم إشراك أكثر من 19 مصرف لحد الان، بالاضافة الى فروع البنك المركزي.

المحور الثالث: الجانب العملي

من أجل تطبيق الاختبارات الإحصائية المعروفة والتي تحقق الهدف المنشود للدراسة يجب التأكد من توزيع البيانات، إذ إن أغلب الاختبارات الإحصائية تشترط ان تكون البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا وتسمى في هذه الحالة بالاختبارات المعلمية أما إذا لم تتوزع البيانات توزيعا طبيعيا ففي هذه الحالة يجب استخدام الاختبارات اللامعلمية (Sekaran & Bougie,2010:337-338) وعلى اساس ذلك تبنت الدراسة إجراء اختبار البيانات باستخدام المختبر(Kolmogorov-Smirnova) لمعرفة توزيع البيانات إذا تم توزيعها توزيعا طبيعيا أم لا (Cooper & Schindler,2014:612) من خلال إجراء اختبارين لاختبار الفرضيات الآتية :

Ho: البيانات تتوزع توزيعاً طبيعيًا.

H1: البيانات لا تتوزع توزيعًا طبيعيًا

الفرضية الرئيسة: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للشمول المالي في الأداء المالي من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

لاختبار هذه العلاقة انبثقت من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

1- لاختبار الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للشمول المالي في كفاية رأس المال من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

جدول (2)

يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في كفاية رأس المال من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير الوسيط	
الشمول المالي	كفاية رأس المال	التأثير المباشر	0.0603
		التأثير غير المباشرة عبر التكنولوجيا المصرفية	0.4340
		المجموع الكلي	0.4944
		R^2	0.68
		f-test	8.44
		p-value	0.021

بلغت قيمة F المحسوبة (8.44) بمستوى معنوية (0.021) وهي اصغر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك تأثير ذات دلالة احصائية للشمول المالي في كفاية رأس المال من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.68) وهذا يعني بان (68%) من التغيرات الحاصلة في كفاية رأس المال سببها التغير الحاصل في الشمول المالي بوجود متغيرات التكنلوجيا المصرفية ، وقد بلغت قيمة التأثير المباشر (0.0603) في حين بلغت قيمة التأثير غير المباشرة (0.4944)، وبما ان التأثير غير المباشر اكبر من التأثير المباشر هذا يعني **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في كفاية راس المال.**

2- لاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للشمول المالي في جودة الاصول من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

جدول (2)

يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في جودة الاصول من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير الوسيط	
الشمول المالي	جودة الاصول	التأثير المباشر	0.7076
		التأثير غير المباشرة عبر التكنولوجيا المصرفية	-0.2902
		المجموع الكلي	0.4174
		R^2	0.32
		f-test	1.90
		p-value	0.914

بلغت قيمة F المحسوبة (1.90) بمستوى معنوية (0.914) وهي اكبر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان عدم وجود تاثير ذات دلالة احصائية للشمول المالي في جودة الاصول من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي ، وهذا يدل على **عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في جودة الاصول**.

3- لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للشمول المالي في الربحية من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

جدول (4)

يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في الربحية من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير الوسيط	
الشمول المالي	الربحية	التأثير المباشر	-0.7049
		التأثير غير المباشرة عبر التكنولوجيا المصرفية	0.8879
		المجموع الكلي	0.1829
		R^2	0.91
		f-test	39.79
		p-value	0.000

بلغت قيمة F المحسوبة (39.79) بمستوى معنوية (0.000) وهي اصغر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك تأثير ذات دلالة احصائية للشمول المالي في الربحية من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.91) وهذا يعني بان (68%) من التغيرات الحاصلة في الربحية سببها التغير الحاصل في الشمول المالي بوجود متغيرات التكنلوجيا المصرفية ، وقد بلغت قيمة التأثير المباشر (-0.7049) في حين بلغت قيمة التأثير غير المباشرة (0.8879)، وبما ان التأثير غير المباشر اكبر من التأثير المباشر هذا يعني **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الربحية**.

4- لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للشمول المالي في السيولة من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

جدول (5)

يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في السيولة من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير الوسيط	
الشمول المالي	السيولة	التأثير المباشر	-0.9767
		التأثير غير المباشرة عبر التكنولوجيا المصرفية	0.0571
		المجموع الكلي	-0.9196
		R^2	0.85
		f-test	22.92
		p-value	0.000

بلغت قيمة F المحسوبة (22.92) بمستوى معنوية (0.000) وهي اصغر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان هناك تاثير ذات دلالة احصائية للشمول المالي في السيولة من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي ، وقد بلغت قيمة معامل التحديد (0.85) وهذا يعني بان (68%) من التغيرات الحاصلة في السيولة سببها التغير الحاصل في الشمول المالي بوجود متغيرات التكنلوجيا المصرفية ، وقد بلغت قيمة التاثير المباشر (0.9767-) في حين بلغت قيمة التأثير غير المباشرة (0.0571)، وبما ان التأثير غير المباشر اكبر من التأثير المباشر هذا يعني **يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في السيولة**.

5- لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص: هناك علاقة تأثير ذو دلاله احصائية للشمول المالي في الحساسية الى مخاطر السوق من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي.

جدول (6)

يبين نتائج تحليل المسار لتأثير الشمول المالي في الحساسية الى مخاطر السوق من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغير الوسيط	
الشمول المالي	الحساسية الى	التأثير المباشر	-0.6648
	مخاطر السوق	التأثير غير المباشرة عبر التكنولوجيا المصرفية	0.4208
		المجموع الكلي	-0.2440
		R^2	0.37
		f-test	2.36
		p-value	0.851

بلغت قيمة F المحسوبة (2.36) بمستوى معنوية (0.851) وهي اكبر من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني بان عدم وجود تأثير ذات دلالة احصائية للشمول المالي في الحساسية الى مخاطر السوق من خلال التكنولوجيا المصرفية لدى القطاع المصرفي، وهذا يدل على **عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الحساسية الى مخاطر السوق**.

من خلال نتائج الفرضيات الفرعية والتي ظهرت تأثير ثلاث فرضيات فرعية في حين هناك فرضيتين فرعية لم يظهر بها تأثير نستنتج من ذلك قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص: **هناك علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية لتفاعل الشمول المالي مع التكنلوجيا المصرفية في الأداء المالي**

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- ارتفاع نسب سيولة القطاع المصرفي وتجاوزها النسب المحددة من البنك المركزي والبالغة 31%وهذا دليل على ان المصارف منخفضة جداً في منح الائتمان

2- لا زالت الكثافة المصرفية دون مستوى الطموح وان ارتفاع مؤشر الكثافة المصرفية يعود بسبب انخفاض عدد فروع المصارف بنسبة أكبر من انخفاض حجم السكان

3- ان نسبة الانتشار المصرفي والتي تعتبر أحد مؤشرات الوصول للشمول المالي كانت متدنية وهذا ينعكس سلباً على الشمول المالي

4- تركز النسبة الاكبر لأجهزة الصراف الآلي في المدن وضعف انتشارها في الاقضية والنواحي اي وجود فئة كبيرة مستبعدة ومحرومة من الخدمات المصرفية

5- قيام المصارف العراقية بتقديم خدمات مصرفية أكثر حداثة كخدمة البطاقة الالكترونية وازدياد اعدادها وتقديم الخدمة عبر الهاتف النقال وازديادها وهذا ينعكس ايجابياً على الشمول 019 المالي في العراق لان جميع سكان العراق قد يحصلون على الخدمات المصرفية بأقل كلفة وبسهولة

6- على الرغم من قيام المصارف العراقية بالسعي الى تطوير خدماتها المصرفية الا انها لاتزال تعتمد على الخدمات التقليدية بشكل كبير

7- انتشار انظمة وادوات الدفع الالكتروني بشكل معتدل سيزيد من حجم الودائع لدى المصارف العراقية وبالتالي سيزيد حجم الاحتياطي لدى المصارف والذي بدورة يزيد حجم الائتمانيات الممنوحة للأفراد والشركات أي تحريك وتنشيط لعجلة الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي

ثانياً: التوصيات

1- توجيه المصارف العاملة في العراق سواء الحكومية ام الاهلية بزيادة اعداد اجهزة الصراف الالي ونقاط البيع لكي تصل الخدمات المصرفية المقدمة لجميع الافراد

2- العمل باستمرار على تطوير نظم الدفع والتسوية ومواكبة المستجدات العالمية للوصول الى نظام مدفوعات كفوء يتماشى مع ما هو حاصل في الدول الاخرى لتمكين المصارف العراقية من منافسة المصارف على الصعيد الاقليمي.

3- ضرورة زيادة فروع المصارف وانشاء اجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع في الاقضية والنواحي للوصول للخدمات المصرفية بسهولة لتعزيز مستوى الشمول المالي

4- يجب ان يقوم البنك المركزي بسن القوانين والتشريعات الخاصة بهذه الوسائل للحد من تمادي المؤسسات والشركات بإصدار هذه الوسائل الالكترونية لمنع حدوث التضخم للمدى المتوسط والبعيد وان تخضع هذه المؤسسات المصدرة للوسائل الالكترونية للرقابة والاشراف المصرفي

5- يجب ان يكون انتشار هذه الوسائل الالكترونية بشكل معتدل لكي لا تفقد السلطة النقدية قدرتها في ادارة السياسة النقدية

6- قيام البنك المركزي العراقي بتحديث وتطوير انظمة ووسائل الدفع الالكتروني في العراق باستمرار للوصول الى نظام مدفوعات كفوء ليتماشى مع التطورات التكنلوجية والاقتصادية العالمية

7- توظيف انظمة الدفع والمقاصة بصورة خاصة للحد من ظاهرة غسيل الأموال

8- زيادة عدد فروع المصارف وخاصة في الاقضية والنواحي لتحسين مؤشر الكثافة المصرفية

المصادر:

1. شنبي، صورية،بن لخضر،السعيد، (2018)، "أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 2، المجلد 3.
2. *ضيف،فضيل البشير،(2020).واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية مجلة (6)،عدد(1)*
3. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، (2019) العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية
4. قطاف عقبة. (2019) . دور حوكمة الشركات في تحسن أداء المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر. أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص وتسيير المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)
5. كروش نور الدين, أولاد ابراهيم ليلى & ,دقيش جمال. (2020). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة الخدمة المصرفية.198-178 ,(1)14 ,*Revue de Recherches et Etudes Scientifiques* .
6. *مايع،اياد هادي، (2018) تقييم الأداء المالي لمؤسسات التامين العاملة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2015.*
7. نوي فطيمة الزهرة. (2017) . أثر تطبيق الحوكمة المؤسسية على أداء البنوك الجزائرية. أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية.كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)

1- Alam, Md.S., Rabbani M.R., Tausif M.R. and Abey J. (2021). Banks' performance and economic growth in India: A panel cointegration analysis. Economies, 9(38):1-12.

2- Baabdullah, A. M., Alalwan, A. A., Rana, N. P., Kizgin, H., and Patil, P. (2019). Consumer use of Mobile Banking (m-Banking) in Saudi Arabia: Towards an integrated model. International Journal of Information Management,

3- Baabdullah, A. M., Alalwan, A. A., Rana, N. P., Kizgin, H., and Patil, P. (2019). Consumer use of Mobile Banking (m-Banking) in Saudi Arabia: Towards an integrated model. International Journal of Information Management,

4- Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). Financial inclusion: What have we learned so far? What do we have to learn (Vol. 157). IMF Working Paper WP/20

5- Christopoulos, A.G., Mylonakis, J. and Diktapanidis, P. (2011), "Could Lehman Brothers' collapse be anticipated? An examination using CAMELS rating system", International Business Research, Vol. 4 No. 2.

6- Dalbah, I. Y. (2020). Management of Financial Technology and Its Impact on the Banking Services: Palestine. Business and Management Research, 9(2), 9-18.

7- El-Chaarani, H. (2014). The impact of corporate governance on the performance of Lebanese banks, The International Journal of Business and Finance Research, Vol. 8 No. 4.

8- Ichsan, R. N., Suparmin, S., Yusuf, M., Ismal, R., & Sitompul, S. (2021). Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 4(1), 298-309.

9- Ichsan, R. N., Suparmin, S., Yusuf, M., Ismal, R., & Sitompul, S. (2021). Determinant of Sharia Bank's Financial Performance during the Covid-19 Pandemic. Budapest International Research and Critics Institute (BIRCI-Journal): Humanities and Social Sciences, 4(1), 298-309.

10-Irshad Mahammad M and Shahid, Mahammad (June 2019), A Theoretical Study on Financial Inclusions with Reference to Central Government Schemes of India, The research journal of social sciences, vol. 10, No. 6

11-Koomson, I., & Danquah, M. (2021). Financial inclusion and energy poverty: Empirical evidence from Ghana. Energy Economics, 94, 105085.

12-Kunt,A.D.,Klapper,L.(2012).Measuring Financial Inclusion: The Global Financial Inclusion Index (Global Findex). The World Bank and Bill & Melinda Gates Foundation, Policy Research Working

13- Maiyo, J. (2013). The effect of electronic banking on financial performance of commercial banks in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

14-Ravi, V. (2012). Introduction to modern banking technology and management. In Computer Engineering: Concepts, Methodologies, Tools and Applications (pp. 828-845). IGI Global.

15-Sarma ,mandira,2010, Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India Reserve Bank Of India Bulletin ,(Jan 2006)

16-Sekaran, U., & Bougie, R. (2010). Research Method For Business, 5 th ed, John Wiley and Sons Ltd.

17- Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). Research methods for business: A skill building approach. John Wiley & Sons.

18-Tskhadadze, N. V. (2018). Use of Remote Banking Technology. In Advances in Social Science, Education and Humanities Research. Editors: Proceedings of the International Conference Communicative Strategies of Information Society (CSIS (Vol. 313, p. April2019).

19- Wanke, P., Azad, Md.A.K. and Barros, C.P. (2016), "Financial distress and the Malaysian dual baking system: a dynamic slacks approach", Journal of Banking and Finance, Vol. 66.